

إدارة الحرب هناك وللحيلولة دون سقوط نظام الأسد

«حزب الله» الإيراني : على طهران أن ترسل 50 ألف جندي من قوة المشاة إلى سوريا

سجن تدمر، الذي يشكل أحد رموز قمع النظام السوري منذ ثمانينيات القرن الماضي، وقال المرصد إن داعش فجر سجن تدمر، الواقعة في ريف حمص الشرقي، «عقب قيامه بزرع عيون ناسقة داخل السجن وفي محيطه، ما أدى إلى دمار في أجزاء واسعة من السجن». وكان التنظيم قد سيطر على مدينة تدمر الأثرية الواقعة في قلب الصحراء قبل 10 أيام. ونشر ناشطون سوريون معارضون صوراً على موقع «تويتر» تظهر تفجير السجن ومباني مدمرة، وكتب المعارض محمد سريمي: «داعش يزيل دليل الإجرام التاريخي لعصابة الأسد من خلال تفجير سجن تدمر الشهير». وعلق ناشط عبر «تويتر» كاتباً أن «سجن تدمر يشهد على جرائم القرن»، فيما اعتبر آخرون أنه كان ينبغي الحفاظ على السجن، لأنه «رمن للرب الذي مارسه عائلة الأسد». وفي الثمانينيات، عمد النظام السوري برئاسة الرئيس الراحل حافظ الأسد إلى قتل مئات من المعتقلين في السجن المذكور. وقبل أن يفجر السجن، نشر «داعش» صوراً غير مسبقة لسرايات داخل السجن، وخصوصاً تلك الانفرادية.

وبعد أربعة أعوام من الصراع، تجمع قوى المعارضة السورية بأن يهدم أصبح تحت الاحتلال الإيراني بشكل كامل، وأن نظام بشار الأسد مجرد واجهة لهذا الاحتلال، خاصة في ظل وجود قوات الحرس الثوري على شكل قادة في المعارك أو مستشارين يتخذون القرارات السيادية والمصيرية في هذا البلد. من جهة أخرى دُحر متطرفو داعش سجن «تدمر» الصحراوي بالمفجرات، وذلك بعد احتلاله بابام. وكان للتنظيم سيطر على مدينة تدمر الأثرية، بعد انسحاب جنود النظام السوري منها، فيما تناقضت المعلومات حول أوضاع السجناء الذين كانوا في السجن بين الإفراج عنهم أو نقلهم من طرف النظام إلى سجون أخرى، لكن مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان، رامي عبد الرحمن، قال إن السجن كان خالياً وقت التفجير. وأورد وكالة فرانس برس، أنه قبل سقوط تدمر في يد «داعش»، نقل النظام المعتقلين داخل السجن إلى سجون أخرى في سوريا. وفق المرصد السوري للأمن.

وفي السياق ذاته، أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن تنظيم «داعش» فجر السبت



المليشيات الإيرانية تواصل دعمها لبيشار الأسد

أن إيران ترفض إنشاء منطقة حظر جوي فوق سوريا، قائلاً «إن ذلك لا يساعد على الأمن والاستقرار الإقليميين». مقترحا حلاً سياسياً بمساعدة الأمم المتحدة وإطلاق حوار وطني بين السوريين.

ضد المعارضة السورية، وذلك في إطار جبهة المقاومة». حسب زعمه. وفي محاولة أخرى لإنقاذ الأسد سياسياً، أعلن نائب وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبدلهيان، الخميس الماضي،

وكان قائد الحرس الثوري الإيراني، محمد علي جعفري، قد أكد في 8 مايو الجاري «أن إيران نظمت 100 ألف من القوات الشعبية» الدفاع الوطني» للسلطة المؤيدة للنظام السوري وللثورة الإسلامية الإيرانية

المالية، وكذلك إعادة هيكلة الجسم العسكري للنظام السوري لوقف التزيف داخله، خاصة إعادة تأهيل مليشيات الدفاع الوطني التي كانت إيران صاحبة فكرة تشكيلها وتدريبها وتجهيزها.

■ علينا أن نحافظ على الممر الحيوي الممتد من دمشق إلى اللاذقية وطرطوس وحتى الحدود اللبنانية! ■ «داعش» يفجر سجن تدمر الشاهد الحي على أكبر جرائم القرن

بـ«عاصفة حزم» أخرى في سوريا على غرار ما حدث في اليمن. وخوفاً من امتداد عاصفة الحزم إلى سوريا قامت إيران بإرسال المزيد من المقاتلين الأفغان في لواء «فاطميون». وأعلنت أنه أصبح فيلقاً جاهزاً لمواصلة القتال إلى جانب قوات النظام السوري وسائر الميليشيات التابعة لإيران في سوريا. كما اتخذت خطوات أخرى، منها تقديم المزيد من المساعدات

ذكر الموقع الرسمي لمليشيات «انصار حزب الله» الإيرانية القريبة من المرشد الإيراني الأعلى، علي خامنئي، في دراسة حول إدارة طهران للحرب في سوريا، أنه «على إيران أن ترسل 50 ألف جندي من قوة المشاة إلى سوريا لإدارة الحرب هناك وللحيلولة دون سقوط نظام الأسد الذي بدأ يتهاوى أخيراً». وبحسب موقع «بالتارات»، فقد أكدت الدراسة أن «إيران يجب أن تصالف على الممر الحيوي الممتد من دمشق إلى اللاذقية وطرطوس وحتى الحدود اللبنانية، وإرسال قوة برية مكونة من 50 ألف جندي وبصورة عاجلة، نظراً لتسارع الأحداث وسوء حالة جبهات النظام السوري». ويرى موقع انصار حزب الله أن «تأخر إيران في هذا العمل الاستباقي سيكون سبباً في سقوط مطار دمشق، وبالتالي قطع خط الإمداد والتواصل الأساسي لإيران لمساعدة النظام السوري». وكان القائد السابق للحرس الثوري الإيراني وأمين مجلس تشخيص مصلحة النظام في إيران، الجنرال محسن رضائي، قد عبر الأسبوع الماضي عن خشية طهران من احتمال قيام المملكة العربية السعودية

نحاول إقناع روسيا بالتخلي عن بشار الأسد

الجبير: لن نقف مكتوفي الأيدي أمام تدخلات إيران في المنطقة



عادل الجبير

المبعوث الأممي : نهج مسودة جديدة للحل السياسي لمناقشتها من قبل جميع الفرقاء، خلال أيام

مقتل 5 أشخاص بتفجير انتحاري قرب نقطة تفتيش في مصراتة



الانقسام لا يزال متواصلاً في ليبيا



برناردينو ليون

معمر الغدافي من سدة الحكم عام 2011. ولا تسيطر حكومة رئيس الوزراء عبد الله الثني، التي تخلى باعتراف دولي، على الأراضي الليبية كافة. واضطرت حكومة الثني ومجلس النواب المنتخب إلى الانتقال إلى مدينة طبرق الشرقية، ويوجد في طرابلس حكومة وبرلمان آخران. ويسعى تنظيم «الدولة الإسلامية» إلى تعزيز وجودها في ليبيا مستغلاً ترويض الأوضاع الأمنية.

بين زليطن ومدينة مصراتة، ثالث كبرى المدن الليبية وأوضح المتحدث أن الهجوم وقع في الثالثة صباحاً بالتوقيت المحلي. وقال تنظيم «الدولة الإسلامية» مسؤوليته عن غير تويرت إن منفذ الهجوم يدعى أبو وهيب التونسي. وسيطر تحالف «فجر ليبيا» منذ العام الماضي على العاصمة طرابلس ومناطق أخرى غربي ليبيا. وتعاني ليبيا من فوضى أمنية وسياسية منذ الإطاحة بالزعيم

أسفر تفجير انتحاري قرب نقطة تفتيش في ضواحي مقتل خمسة أشخاص على الأقل. مدينة مصراتة الليبية عن وأعلن تنظيم «الدولة الإسلامية» مسؤوليته عن الهجوم الذي أوقع أيضاً عدداً من المصابين. ونقلت وكالة فرانس برس عن متحدت باسم «فجر ليبيا»، التي تسيطر على مصراتة، قوله إن «شخصاً يقود سيارة مفخخة فجر نفسه قرب نقطة تفتيش في مدخل منطقة الدافنية التي تقع

ويحدث هذا في وقت توافق أكثر من مئة شخص يمثلون قبائل ليبيا، الخميس الماضي، في القاهرة على تشكيل مجلس تحولي بهدف توحيد جهودهم والتوصل إلى حل للنزاع في بلادهم. وغالبية المشاركين في هذا الاجتماع الذي استمر أربعة أيام ونظمته مصر أكدوا لفرانس برس أنهم ينتمون إلى معسكر الحكومة الليبية في طبرق «شرق» المعترف بها دولياً والتي تحظى بدعم القاهرة.

كشف المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا، برناردينو ليون، عن عزم الأمم المتحدة تجهيز مسودة جديدة للحل السياسي وتقديمها ومناقشتها من قبل جميع الليبيين أوائل يونيو. ووفق الموقع الرسمي لبعثة الأمم المتحدة على الإنترنت، فإن ليون قدم «مقترح مسودة» لغيت ردود فعل متباينة من مختلف الجهات الفاعلة، وهو يتلقى حالياً ملاحظات وتعليقات من جميع الأطراف المعنية والمشاركة في الحوار.

اتهام بغداد وأربيل بمنع دخول النازحين لمناطق آمنة

بغداد - أربيل - «وكالات» : أكدت منظمة «هيومان رايتس ووتش» الدولية لحقوق الإنسان في تقرير لها أسس، أن السلطات العراقية تمنع آلاف العائلات الفارّة من القتال في الرمادي من الوصول إلى أجزاء أكثر أمناً من البلاد، وحيث تتحمل الحكومة العراقية مسؤولية أولية عن حماية الأشخاص النازحين. وينبغي لها أن تسمح للنازحين من الخطر في الرمادي أو غيرها بالدخول إلى مناطق أكثر أمناً. وأشارت المنظمة إلى أن الحكومة العراقية قد قامت منذ أبريل الماضي برفض قيود على الدخول إلى محافظتي بغداد وبابل، وقد نال ذلك حوالي مئتي ألف شخص من الفارين من القتال بين تنظيم الدولة الإسلامية المسلح المتطرف «داعش» والقوات الحكومية و«مجلس النشد والعشائر» في الرمادي عاصمة محافظة الأنبار ذات الأغلبية السنية. وأوضحست المنظمة أن السلطات الكردية في إقليم كردستان تفرض بدورها

قيوداً على الأشخاص الذين يساحلون السلاح يسرا إلى مناطق خاضعة لسيطرتها من خلال اشتراطها إثبات الواقفين بكتلاء محليين. وحيث يظل آلاف الأشخاص عالقين في محافظة الأنبار، مما يعرضهم للخطر إذا قامت داعش بالزحف مجدداً على مناطق المحافظة، موضحة «علاوة على هذا، فإن السلطة في بغداد أقنوا بوقوع اعتداءات وتهديدات بحقهم. وقال جو سنورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» برفض القانون الدولي خطراً على التمييز العرقي والديني حتى في أوقات النزاع. وعلى رئيس الوزراء العبادي أن يأمر فوراً بإرفع تلك القيود حتى يتمكن لجميع العراقيين التماس الأمن في بغداد، بغض النظر عن المنشأ أو الانتماء الديني». وأشار إلى أن السلطات المحلية في بعض المحافظات لا تسمح للنازحين بالدخول إلا إذا استطاعوا تقديم أحد السكان المحليين كضامن أو كليل عند نقاط التفتيش. وهذا يحسب تصريح صباح كرجوت عضو

العراقيين المتواجدين في ساحة المعركة تحت قيادة وسيطرة الحكومة، إلى جانب تدليل التحديات اللوجستية، للحصول على المعدات والمساعدات للقوات العراقية بأسرع وقت ممكن لدعم هذه الجهود. وأوضح البيان أن الولايات المتحدة ستقوم بإرسال ألف صاروخ مضاد للدبابات إلى العراق الزماني. كما أكد أن التحالف مستمر في توجيه الضربات الجوية ضد أهداف داعش في جميع أنحاء العراق